

الفقرة المذكورة كين تعديل يدخل بنقطة واحدة تتعلق بحذف معهد الدراسات والأبحاث والتعريب المحدث إلى.. آخره.

بمعنى أن الفقرة تكمن وتبقى كالتالي: "تدخل أحكام هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فيما يخص مسطرة تعيين أعضاء الجمعية العامة ومؤسسات المجلس الوطني وهيئاته، وتدخل باقي الأحكام الأخرى حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب المجلس الوطني ومؤسساته وهيئاته.

تسوخ ابتداء من تاريخ تنصيب المجلس الوطني ومؤسساته وهيئاته أحكام النصوص التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.01.299 الصادر في 29 رجب 1422 (17 أكتوبر 2001)، القاضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
 - القانون رقم 10.02 المتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.119 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1424، (19 يونيو 2003).
- وتقف هنا بدل أن نتحدث على المعهد للتعريب بحيث أن معهد التعريب يبقى مؤسسة جامعية تابعة لجامعة محمد الخامس. ولكم واسع النظر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن نفتح باب المناقشة، نذكر المجلس المحترم اليوم اتفقنا في الصباح أثناء ندوة الرؤساء بأنه اللي بغى يدخل له ذلك، اللي بغى يقدم التقرير والمداخلة ديالو كتابة له ذلك، اللي بغى يدير تقرير عندك التقرير السيد المقرر، المداخلة كتابة هكذا اتفقنا في ندوة الرؤساء.

إذن غادي ندوزو مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون التنظيمي.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3، (كما أحييت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: بالإجماع.

المادة 5: بالإجماع.

المادة 6: (كما أحييت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

محضر الجلسة رقم 261

التاريخ: الثلاثاء 04 جادى الأولى 1441هـ (31 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: عشر دقائق، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية في إطار قراءة ثانية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16، يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافات المغربية، والمحال علينا من طرف مجلس النواب (في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المواد 3، 6، 10، 17، 26 و45 منه).

وقبل الشروع في مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة، أريد باسمكم جميعا أن نشكر السادة أعضاء اللجنة، وكذلك رئيس اللجنة والمقرر، كذلك السيد وزير الشباب وكل أعضاء المستشارين الذين أغنوا هاذ المشروع في اللجنة.

الكلمة للحكومة أو للسيد الوزير لتقديم القانون التنظيمي.

السيد الحسن عيابة وزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم

الحكومة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

كما في علمكم بأن هذا الموضوع المرتبط بالقانون رقم 04.16، القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهو في قراءة ثانية بالنسبة للمستشارين، إذن الموضوع نوقش في مجلس النواب ونوقش كذلك في مجلس المستشارين، والآن في قراءة ثانية.

هناك تعديل بسيط لا ينقص ولا يزيد من النقاش الذي كان نقاشا هاما وجادا، وبالمناسبة تشكرو السادة المستشارين وخصوصا اللجنة التي التقيت بها وناقشنا معها هذا القانون، وهاذ القانون نتعرفو قانون مهم والكل ينتظره، ربما تأخرنا فيه قليلا، الصيغة المقترحة للتعديل هي كما يلي:

مرتبطة بالمادة 51 من المشروع التنظيمي السالف الذكر، يعني بدل

المادة 39: بالإجماع.
 المادة 40: بالإجماع.
 المادة 41: بالإجماع.
 المادة 42: بالإجماع.
 المادة 43: بالإجماع.
 المادة 44: بالإجماع.
 المادة 45: (كما أُحيلت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46: بالإجماع.
 المادة 47: بالإجماع.
 المادة 48: بالإجماع.
 المادة 49: بالإجماع.
 المادة 50: بالإجماع.

المادة 51: ورد بشأنها تعديل من الحكومة. وطبقا للمادة 200 من النظام الداخلي للمجلس يمكن للحكومة أن تقدم تعديلات أمام المجلس.

السيد الوزير، الكلمة لكم لتقديم التعديل...
 لا، الله يرضي عليكم خصو يقدم التعديل دابا، الله يرضي عليكم خصو يقدمو دابا، القانون هو هذا خصو .. أنتوما أساتذة جامعيون.
 في أول الجلسة كان تيهضر على أسباب النزول ..
 دابا تفضل السيد الوزير لتقديم التعديل.

السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين اللي سجلت معهم وسجلو معنا في هاذ اللحظة التاريخية ستذهب الأيام وستذهب الأماكن، ويبقى هذا المجلس راسخا ليقوم بدور طلائعي في ترسيخ الثقافة المغربية بتنوعتها المختلفة.

المادة 51 كما تم اقتراح ذلك، يعني التعديل سيكون كالآتي:
 "يتم حل معهد الدراسات والأبحاث والتعريب المحدث بالموسم رقم 2.59.1965 الصادر في 15 من رجب 1379 (14 يناير 1960)، وتنقل مجانا بصفة تلقائية الممتلكات العقارية والمنقولة الموضوعة رهن إشارته وكذا الموارد البشرية العاملة به إلى المجلس الوطني، وذلك وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي". هذا بالضبط ما حذف من المادة 51، وبالتالي الفقرات السابقة بقيت كما هي حرفيا ونصا.
 وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الآن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل: الإجماع.

المادة 7: بالإجماع.
 المادة 8: بالإجماع.
 المادة 9: بالإجماع.
 المادة 10: (كما أُحيلت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: بالإجماع.
 المادة 12: بالإجماع.
 المادة 13: بالإجماع.
 المادة 14: بالإجماع.
 المادة 15: بالإجماع.
 المادة 16: بالإجماع.
 المادة 17: (كما أُحيلت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.
 المادة 19: بالإجماع.
 المادة 20: بالإجماع.
 المادة 21: بالإجماع.
 المادة 22: بالإجماع.
 المادة 23: بالإجماع.
 المادة 24: بالإجماع.
 المادة 25: بالإجماع.
 المادة 26: (كما أُحيلت من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية ووافقت عليها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27: بالإجماع.
 المادة 28: بالإجماع.
 المادة 29: بالإجماع.
 المادة 30: بالإجماع.
 المادة 31: بالإجماع.
 المادة 32: بالإجماع.
 المادة 33: بالإجماع.
 المادة 34: بالإجماع.
 المادة 35: بالإجماع.
 المادة 36: بالإجماع.
 المادة 37: بالإجماع.
 المادة 38: بالإجماع.

إطار استكمال البنيات المؤسساتية المنصوص عليها دستوريا، لكونه مؤسسة دستورية تتمتع بالقوة الاقتراحية في مجال اللغات والثقافات وذلك بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، إضافة إلى اللغات الأجنبية، وتعزيز الهوية المغربية.

بمعنى أن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، يعتبر ورشا استراتيجيا وأساسيا الغرض منه تعزيز التعدد اللغوي والتنوع الثقافي الذي تزخر به المملكة المغربية، وأنه مؤسسة دستورية وطنية مستقلة ذات بعد استراتيجي وتضطلع بمهمة اقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية في ما يتعلق أساسا بالعربية والأمازيغية، وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية.

السيد الرئيس،

بعد المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16، في إطار القراءة الثانية، والموافقة على التعديلات التي تهم المواد (3)، (6)، (10)، (17)، (26)، و(45) ودخوله حيز التنفيذ عند نشره بالجريدة الرسمية، ننظر كفريق الأصالة والمعاصرة وحزب سياسي أيضا، أن يضطلع المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بمهامه على أحسن وجه، ويعمل على حماية قيم التعايش الثقافي والديني، وأن يحرص على تمكين مقومات الثقافة المغربية من شروط المقاومة، وتصليب الذات الثقافية، بما يمكنها من مواجهة القيم الثقافية الدخيلة، دون أن يعني ذلك رفض الانخراط في النقاش الثقافي الكوفي. لكل هذه الاعتبارات، واستحضارا أيضا لأهمية هذه المؤسسة كما سبق وأشرت في بداية المداخلة، وتماشيا مع القيم والمبادئ الكبرى المؤطرة لعملنا كحزب سياسي يؤمن بالتعددية والانفتاح ومتشبث بالثوابت الوطنية، والقيم المغربية الأصيلة، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أسوة بإخواننا بمجلس النواب، التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

(2) مداخلة فريق العدالة والتنمية

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية في إطار قراءة ثانية، إثر التعديلات التي همت المواد 3 و6 و10 و17 و26 و45 منه، والتي تؤكد على الاهتمام الكبير والمتأني الذي توليه المؤسسة التشريعية لهذا المشروع القانون التنظيمي، ورغبتها في المساهمة في الترسخ المؤسسي للهوية اللغوية والثقافية التي تميز بلادنا، وجعلها صلة وصل بين الماضي والحاضر لبناء المستقبل، بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية.

الآن غادي نعرض المادة 51 برمتها:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية في إطار قراءة ثانية.

سنة سعيدة وكل عام وأنتم بخير.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

(1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

واسمحوا لي بداية أن أذكر بأن هذا مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، استغرق أكثر من ثلاث سنوات من إحالته من طرف الحكومة على البرلمان في شتنبر من سنة 2016 قبل الوصول إلى نهاية مسطرته التشريعية، بعد تجاهل الحكومة السابقة والحالية لهذه القوانين التي وضعتها في ترتيب منديني في مخططها التشريعي، على الرغم من أن الدستور في فصله 86، ينص على ضرورة إعداد جميع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية قبل نهاية الولاية التشريعية الأولى، وهو ما يمكن أن نعتبره تأخير كبير وخرق دستوري.

فقد كان من المفروض أن تعطي الحكومة أهمية بالغة للقوانين التنظيمية التي نص عليها دستور 2011 باعتبارها مكملة للدستور، لكن أغلبها عرف تأخرا مثل القانون التنظيمي لتفعيل الأمازيغية الذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في أكتوبر الماضي أي بعد ثماني سنوات من دسترة الأمازيغية، وهو ما اعتبرناه في فريقنا شكلا من أشكال تبديد مزيد من الزمن التشريعي لقانون حيوي فاق تأجيل البت فيها كل تصور من قبل مكونات الأغلبية، وبقي حبيس هذه اللجنة ما يقرب ثلاث سنوات.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وكما سبق وأشرنا خلال مداخلتنا السابقة، أثناء القراءة الأولى لمشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظارنا الآن، والذي يأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 5 من الدستور، الذي نص على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره مؤسسة دستورية، تناط بها مهمة حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية، نعتبر مشروع القانون التنظيمي خطوة بالغة الأهمية في

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 04.06 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية في إطار قراءة ثانية، وذلك بعد تعديل المواد 3-6-10-17-26 و45 منه، من طرف مجلس النواب التي ساهمت في تجويد النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس

إننا أمام مشروع مؤسس لمرحلة أساسية ومتميزة من التاريخ الحقوقي ببلادنا من خلال تفعيل مقتضيات الدستور، ومن أجل حماية وتمييز اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وابداعا معاصرا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نتمن إحداث المغرب للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كؤسسة دستورية وطنية مستقلة تضطلع بمهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، فيما يتعلق أساسا بالعربية والأمازيغية وكذا الحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية، فإننا نتطلع إلى إيلاء المكون الحساني ببعده اللغوي والثقافي عناية خاصة، لما له من دور تاريخي في حفظ الذاكرة الصحراوية المغربية الأصيلة، ونقترح في هذا الصدد إحداث مركز للدراسات والبحث حول الثقافة الحسانية بإحدى الأقاليم الجنوبية للمملكة.

كما نتطلع إلى فتح جسور لتعزيز الانفتاح على اللغات والثقافات الأجنبية في إطار بناء مغرب منفتح على التجارب الدولية وتبادل الخبرات، إذ نجدد التأكيد على أهمية هذا القانون التنظيمي والذي تأخر نسبيا عن الصدور، بالقياس إلى القانون التنظيمي المتعلق بالطابع الرسمي للأمازيغية، فإننا نسجل أن صدور القانون ليس غاية في حد ذاته ما لم ترافقه آليات التنزيل والتفعيل والأجراء، وعلى هذا الأساس فانتظارنا كبير إلى أن تقدم الحكومة على بلورة سياسة عمومية لغوية منسجمة ومتكاملة توفر التمويل اللازم والرؤية لضمان الإدماج الإيجابي للتنوع اللغوي والهوياتي المميز ببلادنا، واستحضار الهوية كحدد أساسي للتنمية المستدامة المنشودة على اعتبار أن التنمية الناجحة هي التي تستثمر في الإنسان والمجال معا.

وختاماً نؤكد تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع معبرين عن أملنا أن تعزز هذه المؤسسة الدستورية الجديدة مغرب المؤسسات.

إن التعديلات التي همت بعض مواد هذا المشروع القانون التنظيمي وإن كانت تعديلات في مجملها شكلية فإنها تعكس الدينامية التي ميزت النقاش الذي رافقه، وتؤكد على تكامل عمل غرفتي البرلمان وحرصه على مناقشة تفاصيل مواده، والرغبة المشتركة في إخراجه في أكمل صيغة، حتى يتسنى له القيام بالأدوار المنوطة به، من خلال التعديلات التي تقدمت بها فرق المجلسين.

وفي هذا السياق فإن فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين ساهم بدوره في صياغة بنود هذا المشروع القانون التنظيمي خلال القراءة الأولى ب 22 تعديلا، حازت 5 على القبول و3 على القبول بصيغة اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،**السادة الوزراء المحترمون،****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نعي ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية وتشجيع الترجمة نظرا لدورها في الانفتاح على العالم، وضمان الإشعاع الثقافي واللغوي للفتينا، وتؤكد على أهمية توفير كل السبل اللازمة لتيسير تعلم اللغات الأجنبية الأكثر استعمالا في العالم، وهي المهمة التي كلفت بها الهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة موضوع المادة 17 من هذا المشروع القانون التنظيمي، والتي تعززت بفضل إضافة الفقرتين ما قبل الأخيرة لهذه المادة، بإسناد مهمة إعداد الدراسات والأبحاث ومشاريع الآراء الكفيلة بتطوير الترجمة بين اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية الأكثر تداولاً، واقتراح التدابير التي من شأنها تعزيز حركة الترجمة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، و من جهة أخرى لا بد أن ننوه بجو التفاهم الذي طبع أشغال هذه اللجنة خلال كل المحطات التي جمعتها.

وختاماً، لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين إلا أن نصوت بالإيجاب على التعديلات التي تضمنتها هذه القراءة الثانية لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، آمليين أن تساهم هذه المؤسسة في مجال السياسة اللغوية والثقافية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة الفريق الحركي**السيد الرئيس،****السيد الوزير،**